خطط أردنية طموحة تعد بانقلاب شامل نحو الطاقة المستدامة

الحكومة تعتزم زيادة نسبة الكهرباء المولدة من المصادر البديلة لأكثر من 50 في المئة بحلول 2030

كشفت وزارة الطاقة الأردنية عن خطط طموحة تعد في طياتها بانقلاب شامل نحو زيادة إنتاج الكهرباء من الطاقة المستدامة لتنويع مزيج الطاقة، مع العمل بالتوازي مع ذلك على تعزيز الاستثمار في حقول النفط والغاز لتقليص الاعتماد على الواردات التي تلتهم المليارات من الدولارات سنويا.

الطاقة الوفيرة للشمس تضيء طريقنا إلى المستقبل

عمان – يكثف الأردن جهوده نحو تحقيق أمن الطاقة وخاصة الكهرباء عبر زيادة مساهمة الطاقة المستدامة في مزيج استهلاك الطاقة، في ظل تسارع نمو الطلب وارتفاع مستوى معيشة السكان.

ويتجه البلد الذي يعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية لتنمية اقتصاده الهش لزيادة حصة الطاقة من المصادر المتجددة إلى النصف بنهاية العقد الحالي، مقارنة مع واحد في المئة في عام 2014.

أبرز بنود الخطة

- زيادة الاستثمارات لبناء محطات إنتاج الطاقة البديلة
- تحويل شبكات النقل وتوزيع الكهرباء إلى شبكات ذكية
- تعزيز مشاريع الربط الكهربائي مع دول الجوار
- حفر 3 آبار جديدة بحقل حمزة النفطي وإعادة استغلال بئرين آخرين
- تطوير حقل السرحان النفطي بالشراكة مع ائتلاف سعودي – أميركي
- رفع إنتاج حقل الريشة للغاز ليبلغ 50 مليون قدم مكعب يوميا
- تأسيس شركة حكومية متخصصة للغاز الطبيعي
- العمل على تعزيز تنافسية قطاع المشتقات النفطية

وأكد وزير الطاقة والثروة المعدنية صالح الخرابشة الثلاثاء على أهمية زيادة نسبة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة البديلة للوصول إلى أكثر من 50 في المئة بحلول 2030، في إطار "سياسة الاعتماد على الذات وتعزيز المصادر المحلية من الطاقة".

وتعتبر مشكلة الطاقة في الأردن أحد أبرز التحديات الأساسية التي تواجه الاقتصاد، إذ بلغت فاتورتها العام الماضي 6.4 مليار دولار، وهي في ارتفاع مستمر مع الزيادة الاضطرارية في عدد سكان البلاد بنسبة 10 في المئة نتيجة لتدفق 1.3 مليون لاجئ سوري إلى البلاد.

ويشكل بند الطاقة في الموازنة السنوية من أكبر هواجس الحكومة بسبب كلفة الاستيراد المرتفعة، وأثرها على عجز الميزان التجاري وارتفاع أسعار السلع.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى الخرابشة قوله إن "التوجه نحو الطاقة الخضراء خيار استراتيجي للبلد لرفع مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي وزيادة مساهمتها في إنتاج الكهرباء".

وأضاف أن "للأردن شراكات مع دول متقدمة يمكن الاستفادة منها في تطوير وزيادة مساهمة المصادر المحلية في إنتاج الكهرباء وفي خليط الطاقة بالاعتماد على التطور التكنولوجي الهام الذي حققته هذه الدول في هذا المجال".

وأوضح أن التحدي الأكبر الذي يواجه قطاع الطاقة المتجددة حاليا، هو تخزين الطاقة، وهناك حلول توصلت إليها دول متقدمة وأبدت "استعدادها لمشاركتنا هذه التجربة لتعزيز مصادرنا المحلية من الطاقة المتجددة".

ويتعاون الأردن في الوقت الحاضر مع ألمانيا، والتي أبدت استعداداتها لدعم الجهود الحكومية لرفع نسبة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المستدامة.

وكان البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية قد أعلن في أغسطس 2019 أنه سيساهم في تمويل بناء حقول لإنتاج الطاقة النظيفة في الأردن بحزمة مالية تصل إلى 35 مليون دولار.

وتشير التقديرات إلى أن طاقة التوليد من المصادر البديلة تقترب من 1500 ميغاواط بحلول نهاية هذا العام، ويصل حجم الاستثمارات الخارجية فيها إلى 2.3 مليار دولار.

وخلال العامين الماضيين بدأ الأردن يتحرك لجذب المزيد من الاستثمارات في الطاقة النظيفة، لتتصدر رهانات عمان لإنعاش النشاط الاقتصادي وتخفيف اعتمادها الشديد على استيراد النفط والغاز وتعديل الاختلالات الكبيرة في التوازنات المالية.

وفي ما يتعلق بشبكة النقل والتوزيع وإمكانية مواكبة هذا التوجه، قال الخرابشة إن "الحل يكمن في تحويل شبكات النقل والتوزيع إلى شبكات ذكية ما يرفع قدرتها على استيعاب المزيد من الطاقة المتجددة".

وأضاف أن "تعزيز مشاريع الربط الكهربائي مع دول الجوار سيسهم أيضا في تعزيز استقرار الشبكة الكهربائية وزيادة قدرتها على استيعاب المزيد من مشاريع الطاقة المتجددة".

ويرتبط الأردن بشبكة كهرباء مع كل من مصر وسوريا ولبنان ويعمل على الربط مع العراق والسعودية ودول الخليج العربي في المستقبل.

وحاليا تعمل السلطات على توسعة الشبكة المحلية لتعزيز قدرتها على استيعاب الإنتاج المتسارع لمشاريع الطاقة البديلة، التي ما تزال قيد التنفيذ ونقل هذه الطاقة من مواقع الإنتاج إلى مراكز الأحمال.

ولم يغفل الخرابشة باقي مصادر الطاقة المحلية المتاحة، مؤكدا أن نية الوزارة تتجه لحفر 3 آبار جديدة في حقل حمزة النفطي، وإعادة الدخول إلى بئرين آخرين بعد إجراء الدراسات اللازمة لتحديد مواقع الحفر الجديدة وتحديد الاحتياطي.

صالح الخرابشة

التوجه نحو الطاقة الخضراء بات خيارا استراتيجيا للأردن

وقال إن "الوزارة تعمل على استكشاف مواقع جديدة للتنقيب عن النفط والغاز، وأحدها، حقل السرحان التطويري الذي يحظى باهتمام ائتلاف سعودي – أميركي تقدم للعمل في الحقل وسيتم توقيع مذكرة التفاهم بعد الحصول على الموافقات اللازمة".

وبالنسبة إلى مشاريع الغاز، فقد كشف الوزير الأردني أن العمل على تطوير الإنتاج في حقل الريشة الذي تبلغ قدرته الإنتاجية 30 مليون قدم مكعب يوميا، ويجري العمل على رفعها لتصل القدرة الإنتاجية إلى حوالي 50 مليون قدم مكعب يوميا.

وفي إطار هيكلة قطاع الطاقة وتعزيز تنافسيته، تعكف وزارة الطاقة على إعداد دراسة لتأسيس شركة أردنية متخصصة للغاز الطبيعي تتولى مسؤولية عقود الغاز الطبيعي من شركة الكهرباء الحكومية.

ويتمتع الأردن بأحد أعلى المعدلات العالمية من حيث استيراد الطاقة، فالتقديرات تشير إلى أنه يستورد معظم احتياجاته، وأغلب الإمدادات تأتي من الدول العربية المجاورة.

وتستورد الحكومة سنويا ما نسبته 95 في المئة من احتياجات البلاد من الطاقة، والتي تتمثل بالنفط الذي يستورد بالكامل من السعودية منذ سنوات، وكذلك المشتقات النفطية الأخرى لتلبية احتياجات السوق المحلي قبل أن يلجأ إلى العراق ومصر في استيراد النفط والغاز.

ويحصل البلد، الذي يحتاج في المتوسط إلى 350 قدم مكعبة يوميا، على كل حاجته من الغاز حاليا، من مصر عبر خط الغاز العربي لتوليد أكثر من 85 في المئة من استهلاكه للكهرباء.

وفي خضم كل ذلك، فإن من بين الخطط الطموحة التي تعتزم الحكومة تنفيطها هو تعزيز تنافسية قطاع المشتقات النفطية بما يخدم المستهلك ويحسن الخدمة من خلال البدء بتنفيذ الإجراءات اللازمة لفتح المجال لترخيص شركتين تسويقيتين جديدتين.

وأوضح الخرابشة أن هذه الخطوة تأتي استكمالا لسياسة فتح سوق المشتقات النفطية للمنافسة وتعزيز المنافسة العادلة.

الاتحاد الأوروبي يدعم موريتانيا بتجديد اتفاقية الصيد البحري

بروكسل – اكتسبت الشراكة بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي في الصيد البحري زخما إضافيا بعد تجديد الاتفاقية المبرمة بين الطرفين، في خطوة يتوقع أن تحقق لنواكشوط أقصى استفادة من الاستثمار في ثرواتها البحرية الكبيرة.

ويأتي الاتفاق، الذي سيحل محل الاتفاق القديم الساري منذ 2008، بعد أن استكمل الجانبان في أواخر يوليو الماضي المفاوضات بينهما لحل المسائل العالقة حول ترتيب عملية الصيد في السواحل الموريتانية.

وذكرت وكالة الأنباء الموريتانية الرسمية أنه تم إبرام بروتوكول التنفيذ الاثنين الماضي في بروكسل والذي يدعم الاتفاق لمدة خمس سنوات.

ويهدف البروتوكول بالأساس إلى الربط التدريجي بين إمكانيات الاصطياد المتاحة للسفن الأوروبية العاملة في المياه الإقليمية الموريتانية وبين النشاط الحقيقي مع تبني أفضل الآراء العلمية في سياق يطبعه العمل على زيادة متابعة حالة الثروة البحرية.

ولهذه الأسباب ضم البروتوكول بندا لمراجعته قبل سنة التطبيق الثالثة من أجل المواءمة بين إمكانات الصيد وبين الغلاف المالي الذي يدفعه الاتحاد الأوروبي مقابل الاستخدام الفعلي لهذه الإمكانات من طرف سفن الاتحاد.

ومن المتوقع أن يسهم البروتوكول في ممارسة نشاط الصيد المسؤول وفي التسيير المستدام للثروات السمكية وفقا لشروط فنية يتم تحسينها باستمرار وتطبعها الشفافية.

ومن بين الأهداف أيضا التقليل من تأثير الصيد على الأنظمة البيئية البحرية واحترام نشاط الأساطيل الشاطئية والتقليدية الموريتانية.

وتسمح الاتفاقية بدخول الأسطول الأوروبي للمياه الموريتانية لاصطياد القشريات وأسماك العمق والتونة وأسماك السطح بحجم سنوي يبلغ 290 ألف طن.

وبالنسبة إلى السنوات الأولى من تطبيق الاتفاقية، وفضلا عن الكميات التي يدفع الصيادون الأوروبيون ثمنها، فإن الاتحاد الأوروبي يخصص لهذه الشراكة 57.5 مليون يورو سنويا.

كما أنه سيدفع 16.5 مليون يورو إضافية توزع على فترة البروتوكول في إطار دعم القطاع وتنفيذ الاستراتيجية الموريتانية من خلال اتخاذ تدابير متفق عليها من الجانبين.

وتتسلح نواكشوط باستراتيجية بحرية تمتد إلى 2025 تشمل تقديم حوافز أكبر للصيادين المحليين وتعزيز البنى التحتية والحفاظ على الثروة السمكية وتعزيز اندماج القطاع في الدورة الاقتصادية رغم التأثيرات التي خلفتها الجائحة.

وسيخصص جزء من تلك الأموال لتحسين ومراقبة الظروف الصحية طيلة فترة الإنتاج وتصنيع منتجات الصيد وذلك من أجل تحسين تأثيرها الاقتصادي.

لنكتشف معا القيمة الغذائية للأسماك

القاهرة تعرض فرصا واعدة للاستثمار في الرياضة

دبي – أكدت الحكومة المصرية الثلاثاء حرصها على جذب المزيد من الاستثمارات في المشروعات الرياضية إلى البلاد وخاصة العربية منها بما يحقق أهدافها في تطوير القطاع حتى يكون أحد المجالات المدرة للدخل للبلد وبشكل مستدام.

وكشف أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة عن حجم وفرص الاستثمار في المجال الرياضي في بلاده خلال تواجده في معرض "إكسبو 2020" في دبي.

وأشار صبحي في تصريحات خاصة لوكالة الأنباء الألمانية إلى فرص الاستثمار الكثيرة من خلال العديد من الجوانب الرياضية منها استغلال الفنادق والملاعب وذلك ضمن خطط مصر قصيرة المدى والتي تمتد حتى العام 2024.

وتشمل تنمية قطاع الرياضة التي تسعى القاهرة لتحقيقها على مراحل عقود اللاعبين والمدربين وحقوق استضافة البطولات وتجارة المستلزمات والأدوات الرياضية.

وبالإضافة إلى ذلك كل ما يتعلق بإيرادات الأندية الخاصة وحقوق البث التلفزيوني والإعلاني وصناعة الألعاب الرقمية والإلكترونية وكل ما له علاقة بالقطاع ويمكن الاستثمار فيه.

وقال صبحي في المقابلة "ما شاهدته في إكسبو 2020 في دبي يدعو إلى الفخر بالنسبة إلى كل مواطن عربي، والانبهار العالمي في نفس الوقت مما شاهدناه من عمل منظم ورائع في كل الاتجاهات وهو نقلة نوعية مثالية".

وأضاف "تحدثت في المؤتمر الخاص في الجناح المصري عن الاستثمار الذي تنظر إليه مصر خلال السنوات الثلاثة المقبلة والذي يتجاوز 28 مليار جنيه (1.8 مليار دولار)".

وأضاف "هذه أرقام تؤكد التوجه الذي نبحث عنه خلال الفترات المقبلة، وطموحاتنا لا حدود لها في استثمار طاقات شباب مصر".

أشرف صبحي

1.8 مليار دولار قيمة مشاريع القطاع المتاحة حتى 2024

وأوضح أن استثمارات الرياضة في العالم تتجاوز 700 مليون دولار وهو ما يمثل حجم العمل في السوق الرياضي وقد تحولت الرياضة إلى صناعة والمجال الاستثماري بات هدف الجميع في الدول الكبيرة.

وتابع "مع عدم إغفال الدور المجتمعي للرياضة وأن تكون أسلوب حياة وتحفيز المصريين على الممارسة بجانب الرياضة التنافسية إلا أننا نتجه إلى تحويلها إلى منتج، والاحتراف له دور آخر، والأهم هو حوكمة الرياضة وتحويلها إلى عامل مساعد للدخل القومي".

واستطرد بالقول "هذا ما نبحث عنه ونخطط له في السنوات المقبلة في ظل اهتمام القيادة السياسية بهذا الجانب وحرصنا على أن تكون الرياضة مصدر سعادة وإنتاج في نفس الوقت".

وبحسب إحصائيات وزارة الرياضة، يوجد في مصر 1248 ناديا رياضيا و3354 ملعبا مفتوحا و640 ملعب كرة قدم و209 حمامات سباحة و13 فندقا ونزلا رياضيا و21 ناديا خاصا و18 صالة نزالات و115 صالة مغطاة و24 إستاد و8 مراكز تنمية رياضة و17 وحدة طب رياضي.

وبشكل ملحوظ بدأت خارطة الرياضة تتغير منذ أن أقر البرلمان مؤخرا قانونا يفتح الباب أمام المستثمرين للتوسع في القطاع وفقا لضوابط تشجع على إنشاء شركات مساهمة ستحفز رجال الأعمال على تأسيس أندية خاصة بهم أو الاستحواذ على أخرى.

وكانت الحكومة قد أطلقت منتصف 2019 أول صندوق استثمار رياضي بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة وبنك مصر وشركة بلتون للاستثمارات المالية يستهدف اكتشاف المواهب الرياضية والإنفاق على المنشآت المتهالكة وجمع التمويلات.

وتأمل القاهرة في تحفيز بعض رجال الأعمال على التبرع والمشاركة في رأسمال الصندوق للإنفاق على تطوير المنشآت الرياضية.

كما تحتاج بشكل ملح إلى تأسيس بعض المدن الرياضية في محافظات جنوب البلاد التي يعاني شبابها من غياب الأندية، ما يزيد من فرص تدفق الاستثمارات مستقبلا.